

هذه من الذهب والفضة الذي يدل على طلات المن هبلا لان الماء الكبير ومصل  
عن حبه الامعاء وسلي في طاهر كجرباطنه فلو كانت كما متدي فيها لاحتقها انلا  
بمع عدل ان يحكم بكون جميع الاجزا اللابيه المصمله فيها والبا فيه في باق اذرى  
بلا على طلات المن هب النابيه وذا النخبه عدا كرا العقبه فيما يعد عليه  
احدا العاصر لثله الباقيه من عجزه ناره عربه بمكر يفوزها في المنسحق كالمعز  
وهو ليس الباقى لصلت لذي كراسه مثله مما سه عنقه خشبوا يستوي فان  
الحكمه منها حتى بل تخش كزوفيس ناره هو مما يغلب عليه الاصيله وان  
م كلف الاثرجه في الاعداد كسب قواها بعد هاتوا الغيب اللمع عدم ناهما  
كسب الحصى وان كان نكل نوع طر والباطر زفر بطر وفي تسعة الحول  
المراج هو المعدن كصوف الكسبات من المعدنيات والبيانات والحيوانات  
بان ذلك ان المركبات لثله ذروره لافس لها وفيها معدنيا وذروره كغض  
غاذيه وناميه ومولد المثل فقطر كما نفسا نشاينه وذروره في نفس غاذيه  
وناميه وهو اذ المثل حساسه كخره بالاراد ووهي حيوانا وجميع صانع الصور  
كحالات اول فان الكوا لا تقسم الى منى وهو صره كالا سابه وهو لا شى كلسه  
الماد ووالغير المنزه هو عرض كالعسل وهو كالثان بعرض للشرع بعد كمال الاز  
فصله الصور كانت كحله الاثار معدن من حيوانا في ما صدر من النابيه ومن  
الباب ما صدر من المعدن في غير عكس وكل واحد من هذه الثلثه جنس لا يلاهم  
بعضا في بعضه وان كان يشبه كل واحد من اصناف وكل صنف على صنف لاحدهما  
بحت لا نشا به اسان من الوباء والاسن الا صاف والاسن لا ينجح من الوباء هذا الاهدان  
سبب ليهو في الاسباب كحبه فانها يشتركان والاسباب لمدا المفاقر فانه اجد في  
الذات متساوي النسبه الى جميع الماديات فهو اذت بسبب هو مختلفه فالاهور  
المختلفه المتيقن من الصور والذبح المنزهه ليه العصار في عي موا او كسبات والاحلان  
ليس بسبب هذه الصور وانفسها لان الاحلان لذي يكون بسببها لا يزدن على ربه  
فهي اذت بسببها ليه الترتيب في ما بعرض بعد الترتيب على لا منجه كان الترتيب  
كلف باحلال مقادير الاستقصات والمراجات كحلف باحلال لترايب لهما كان  
اصنام الاستقصات غير متساويه كان امكان كرا ايب غير متساويه كان مكانها لانه  
غير متساويه وبل كل الاحلان فاقوا في نوعه في الامرجه في اسباب معدنه لاحلال في الكوا  
فكان لا مكانا لا يتخاض غير صناعه وان كان نكل نوع مزاج له عرض بسببها في  
لوجان ذكرا لظرف لم يكن ذكرا لثوق لكن ذكرا للمراج التي لم يظن ان يفسد على ما  
من الامرجه المنصه على حد كمالها الذي يكون لذالك النوع في الامرجه معدنيه  
لان مقادير الكيميه المضاده في المتخرج ان كانت متساويه هي المعدن والاهور

الغبر المعدل وغير المعدل ما اخر وجهه عن الاعدال في كيميه معدنيه وهو  
ادبعها نسا ما تخارج عن الاعتدال في الحاره فقط او الرض به فقط او البس  
من وده فقط او البوسه فقط او حوجه على الاعدال في كيميه معدنيه لا يمكن  
في المصادر بل اما في الحاره والبوسه او في الحاره والرطوبه او في البرده  
والرطوبه او في البرده والبوسه فبذله اربعه اصنام اخرها تخارج عن  
الاعتدال مما بينه والمعدن لو كان احد مكونا مجمع مسعه والمعدن لا كيميائي  
لا يمكن وجوده وبقا ن ه اذ لو كان له وجود فلا يحالوا ان يكون له ميل طبيعي  
الى مكان او لا وكل المسعين باطل اما الثاني فيرا طر فطاهر لانه يمنع  
وجوده وجم لا ميل فيه الى مكان او ما الا لولانه لو كان له ميل طبيعي الى مكان  
فلا يحالوا ان تكون ذكرا بل يمكن كان احد مساهل وغيره الثاني بطلان كالات  
الكيميه غير مكان بساطه والاهور المخرجه قبل حدوث المركب وكذا الا لولانه لو كان  
له ميل طبيعي الى مكان احد مساهل بولم المتخرج بل لا يخرج صوره فاشا في المساط  
فيه فلا وجود المعدن كالكيميائي في المخرج من الامرجه ما هو خارج على الاهدان والذبح  
طرا المعدن على ما ذكره عليه من الاستقصات كيميائيا وكيميائيا السط الذي يلقى به  
والمعدن هذا المعنا من وجوده وهو ما ذكره من الاعدال في القسمه والاول من التعادل  
وان لم يتو عليه ذلك بسما خارا على اعدال او تخارج عن الاعدال بهذا المعنى  
اصلا ما به لانه اما المخرجه ما ينجح او يبدل او الرطوبه او البس او الجرا او الجرا ورس  
او البس او الرطوبه او البس فوسه وفي مسعه اجملا على الا لولانه لم تكن المخرجه  
نميا الاما به وان حمل على الثاني فيكون جميع الاحسام من وجوده والالفصل الثاني  
في قيه احكام الاحسام ونسب كالات الاحسام في وجود المناه في وجود انصاف  
ما ذكره له صبه به عدد مقاسته مثله مع عرض نقصا عنه اقول اذ كرسه  
الفصل الثاني في ما احتل الجسم واصنامها وانما بحث فيها في البحث عن بعض احكامها  
ذكر في هذا الفصل قيه احكام الاحسام مقال ونسب كالات الاحسام في وجود  
النابيه لانه مسع ان يوجد بعد غير متساويه لان ما عرض له هذا النابيه يمكن ان تنفع  
بالتساوي في كل ما عرض انه عرضا به بلزمه ان يكون متساويا على بلزمه من رصه عربه  
يكون محالا في وجود غير مساويه يكون محالا في الما فلنا ان كل ما عرضه غير مساويه بلزمه  
النابيه لان ما عرض افة غير مساويه اذ اقول في ما عرضه يصاله غير مساويه مع عرض  
عصانه عنه قد كذا بان غير متساويه المعدن الغير المتساويه عطا غير مساويه وبعين خطا اخص  
بعد هذا اذ ان الحضان او يحصل في الوهم متساويه المتروصل لان المتروصل الثاني  
وكون الخط الثاني انقص من الخط الاول وادع مسطيقا في على الاول فلا بد وان  
مسطع الاول لا يطبق على الاول ولا يدر ان يكون المناقض مثل المراد وهو محال